مركز الكاشف للمتابعة و الدراسات الاستراتيجية www.alkashif.org

حرب كلامية بين تركيا والعراق في ظل تنامي الازمة الدبلوماسية

ترجمة: مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الاستراتيجية

حرب كلامية بين تركيا والعراق في ظل تنامي الازمة الدبلوماسية

صحيفة وول ستريت جورنال/جو باركنسون– ٢٥ نيسان/ أبريل ٢٠١٢

الخلاف الدبلوماسي المتنامي بين تركيا والحكومة العراقية يسهم في رفع مستوى التوترات الإقليمية في المنطقة، بعد ان تبادل كل من بغداد وأنقرة الاتهامات **باذكاء الفتنة الطائفية**.

واستدعى كل من البلدين هذا الاسبوع سفراء بعضهم البعض، بعد ان وصف رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان في ١٩ من نيسان الحالي رئيس الوزراء العراقي **نوري المالكي بالـ "أناني"** وقال ان التدابير والسياسات التي يتبناها السيد المالكي تسهم في **نشر التوتر بين السنة والشيعة والأكراد**. ورد رئيس الوزراء العراقي في وقت لاحق من ذلك اليوم بأن **تركيا أصبحت "دولة معادية" ولها أجندة طائفية**.

ان **مصالح تركيا التجارية** في أجزاء من العراق تجعل من غير المرجح أن يتم قطع العلاقات بينهما. ومع ذلك، فيمكن للخلافات العميقة بين الطرفين ان **تهدد بالتأثير على نمو التجارة** في منطقة الشرق الأوسط.

وهناك أيضا ما يشير إلى **تصاعد حدة التوتر الطائفي في المنطقة**، حيث تشهد صراعا اخر أوسع نطاقا بين تركيا السنية وايران الشيعية التي تدعم حكومة المالكي ذات الغالبية الشيعية.

وقد ارتفعت حدة هذه التوترات في اعقاب **انسحاب القوات الامريكية** من العراق، وفي خضم المعركة الدائرة في سوريا، حيث المعارضة ذات الغالبية السنية تقاتل الرئيس السوري بشار الاسد حليف ايران.

وكان من أحد الاسباب المباشرة وراء تصاعد التوتر بين الجارتين هو تصريحات السياسيين الاتراك بشأن قضية **طارق الهاشمي، نائب رئيس الجمهورية السني**، الذي فرّ إلى الاقليم الكردي في شمال العراق أواخر العام الماضي بعد أن اتهمته الحكومة بالاشراف على **فرق الموت التي تغتال الشيعة**.

واجتمع السيد الهاشمي، الذي ينفي هذه الاتهامات، في لقاء خاص مع السيد اردوغان ضمن سلسلة اجتماعات مع مسؤولين اتراك الامر الذي أثار انتقادات من طرف بغداد.

في مقابلة له اليوم الاربعاء في اسطنبول، قال السيد هاشمي ان التهم الموجهة إليه تنطوي على "دوافع سياسية" واتهم المالكي بانتهاج سياسات **"الاستقطاب الطائفي"** وأعمال العنف التي يمكن أن تؤدي إلى نوع من **الصراع الطائفي** الذي أودى بحياة آلاف الاشخاص في العراق في عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧.

"نحن عند نقطة حرجة، محليا وإقليميا" جاء ذلك على لسان السيد الهاشمي، الذي يقيم حاليا تحت حماية السلطات التركية في اسطنبول قبل عودته المقررة الى شمال العراق في وقت لاحق من هذا الاسبوع." و سعت

تركيا الى **إعادة هيكلة الجغرافيا السياسية** في المنطقة من خلال التركيز على الاقتصاد والآن نحن في مرحلة نرى فيها **تنامي الطائفية**، ونحن بحاجة إلى الرجوع خطوة الى الوراء ".

العراق هو ثاني أكبر شريك تجاري لتركيا بعد ألمانيا، اذ بلغ حجم التبادل التجاري ١٢ مليار دولار العام الماضي، **كان أكثر من نصفها مع منطقة كردستان** المتمتعة بحكم شبه مستقل.

وقد عززت تحركات تركيا في الاونة الاخيرة المخاوف في بغداد من **دور اكبر لتركيا في الشأن العراقي** وكان من ابرز تلك التحركات هي اقامة **علاقات اوثق برئيس الاقليم الكردي، مسعود بارزاني**، الذي له مع حكومة بغداد جملة من المشاكل تتعلق بمطالب الإقليم، وادارة انتاج نفط المنطقة الكردية واخرها ايواء السيد الهاشمي.

ودعا البرزاني واشنطن يوم الاثنين **لوقف صفقة بيع الطائرات حربية من طراز F-16 إلى العراق** خوفاً من أن يستخدمها السيد المالكي ضد منطقته. والذي كان ابرز تحذير حتى الآن من الزعيم الكردي، الذي اتهم السيد المالكي في السابق بالسعي إلى تركيز السلطة بيده والمضي باتجاه الديكتاتورية.

وكانت الولايات المتحدة قد وافقت على بيع ٣٦ طائرة حربية من طراز F-16 لبغداد، في صفقة تقدر قيمتها بمليارات الدولارات بهدف زيادة قدرات القوات الجوية العراقية الوليدة، حيث تكمن نقطة ضعف في دفاعاتها الوطنية.

واختلفت بغداد وأنقرة في الموقف من الانتفاضة في سوريا، ففي حين اتخذ أردوغان خطا متشددا لصالح المعارضة السورية، قال السيد المالكي **ان العنف قد ينتشر "مثل النار" ويمتد الى العراق.**

يقول بعض المحللين السياسيين ان النهج السياسي الذي يتبناه رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان قد يعرض للخطر علاقات دولية هامة بالنسبة لتركيا، حيث اشار في هذا الصدد السيد **اتيلا ياسيلادا** وهو خبير مختص في مجال السياسة والاقتصاد "ان السيد المالكي ليس بشار الاسد وان على واردوغان أن يكون أكثر تهذيبا: وان تركيا لديها **مصالح اقتصادية** كبيرة في العراق"، واضاف ياسيلادا، (الذي يشرف حاليا على ملف اسطنبول في شركة غلوبل سورس بارتنرز (Global Source Partners) وهي شركة تقدم الاستشارات السياسية والاقتصادية و مقرها في نيويورك) "الكثير من الناس في بغداد يشعرون بأنهم لا يحتاجون الى محاضرات السيد أردوغان حول تهميش المعارضين واقصائهم، فمن وجهة نظرهم، فعل أردوغان أشياء كثيرة مماثلة في تركيا".